



النعث في الأحاديث القدسية
(دراسة نحوية)

Adjectives in the Hadith Qudsi (A Grammatical Study)

د. محمد أبو بكر ميغا

كلية العلوم الإسلامية، جامعة
توقات غازي عثمان (تركيا)

f.maiga85@gmail.com

د. محمود محمد قدوم*

كلية الآداب، جامعة بارتين
(تركيا)

mkaddum@bartin.edu.tr

د. بسام حسن مهرة

الكلية الجامعية بغزة، الجامعة
الإسلامية (فلسطين)

Bassam2015@hotmail.com

الملخص:

معلومات المقال

يَتَنَاوَلُ هذا البَحْثُ "النعث في الأحاديث القدسية" دراسة نحوية، وذلك من خلال " كِتَابِ جَامِعِ الأحاديث القدسية" بهدف الوصول إلى معرفة تراكيب النعت المختلفة في الأحاديث القدسية الشريفة كما بينها النحاة، وبيان الأوجه المختلفة التي وردت في الأحاديث لكل تركيب ومدى ارتباطها بالسياقات اللغوية. وقد أخذ هذا البحث أهمية كبرى لتناوله الأحاديث القدسية في دراسة واحدة مستقلة من خلال كتاب "جامع الأحاديث القدسية" وهي النعت "دراسة نحوية"، حيث لم يتناوله النحاة ولا الباحثون بدراسة مستقلة، وقد تم استخدام المنهج التحليلي الاستقرائي لمناسبته موضوع البحث، وفي الخاتمة تم عرض أهم النتائج والتوصيات.

تاريخ الارسال:

2025-04-03

تاريخ القبول:

2025-06-03

الكلمات المفتاحية:

- ✓ أحكام النعت،
- ✓ معانيه،
- ✓ أغراضه،
- ✓ الحديث القدسي.

Abstract :

Article info

This research tackles "the adjective, through "Jamea Al-Ahdith Al-Gudsea book" it is a grammatical study aiming at reaching the different adjectival structures, as shown by grammarians. Besides, the study aimed at identifying the different patterns of each structure to show its relationship with the linguistic context. This research has taken great importance to address the Gudsi Hadiths in an independent study through the book "Jamea Al-Ahdith Ah-Gudsea" which is grammatical study of Adjective, since it has not been studied by grammarians or researchers in an independent study. The analytical inductive method was followed to suit the subject of research. Finally, the most important findings and recommendation were reviewed. Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article). Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article).

Keywords:

- ✓ The adjective rules,
- ✓ The purpose,
- ✓ Its meanings,
- ✓ Al-Ahdith Al-Gudse.

مقدمة:

تعد اللغة كائنًا حيًّا حيث إنها استطاعت بفصاحتها مواكبة العصور عبر الأزمان وبحبوبيتها على ألسنة الناطقين بها في كل عصر، وتتغير وتتطور وتخضع في نشأتها ونموها لما يخضع له الكائن الحي، وهي ظاهرة اجتماعية تحيا في أحضان المجتمع، فترقى برفيقه، ويضعف تأثيرها بانحداره (عبد التواب، 1983: 5). واللغة العربية كغيرها من اللغات الحية نالت بظهور الإسلام تطورًا دلاليًّا أدى إلى إضافة دلالات جديدة (أنيس، 1962: 123). وقد شرفها الله -عز وجل- بالقرآن الكريم فكتب لها البقاء والخلود بفضلها وحفظها به إلى يوم القيامة.

يتناول البحث "النعته" في الأحاديث القدسية وذلك من خلال كتاب: "جامع الأحاديث القدسية"، وكانت هذه الدراسة هدفًا إلى الكشف عن أحد جوانب اللغة وهو النعته في الأحاديث القدسية الشريفة، في منهج يقوم على الاستقراء ثم التحليل، مستعينًا بكتب النحو والبلاغة القديم منها والحديث، وقد لوحظ أنَّ النحاة لم يخصصوا للنعته بابًا مستقلًا في دراسته للأحاديث القدسية.

وقد تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة. حيث تناول الباحث في المقدمة موضوع البحث وأسباب اختياره، ومنهج البحث. والتمهيد: فيه التعريف بكتاب جامع الأحاديث القدسية. أما المبحث الأول: النعته عند النحاة، ويشتمل على:

1- تعريف النعته وأغراضه.

2- أقسام النعته وأحكامه.

3- تعدد النعته.

والمبحث الثاني: أحكام النعوت، ويشتمل على:

1- حذف النعوت.

2- عطف النعوت.

3- تقدّم النعوت.

ويعد هذا البحث دراسة ناشئة للنعته في الأحاديث القدسية (دراسة مستقلة)، تتناول جانبًا محددًا من الجوانب اللغوية ذات القيمة النحوية، وذكرته العديد من النتائج في خاتمة البحث.

وهذا ما تم عرضه في الخاتمة مع أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة مع التوصيات والاقتراحات للدارسين فيما بعد، ثم الفهارس العامة.

2. كتاب جامع الأحاديث القدسية

1، 2. التعريف بالكتاب:

يتميز هذا الكتاب بجمع الأحاديث القدسية من جملة كتب السنة المطبوعة كالصحيحين: البخاري ومسلم، وكتب السنة الأربعة: الترمذي، وأبي داود، والنسائي، وابن ماجه، وكموطاً مالك، ومُسند أبي داود الطيالسي، ومُسند الشافعي، ومُسند أحمد ومُسند أبي يعلى، ومُسند أبي عاصم، ومُسند الدار قطني، ومُسند البيهقي،

ومُستدرك الحَاكِم، وصَحِيحِي ابْن خُزَيْمَةَ وابْن جِبَان، وَمَعَاجِم الطَّبْرَانِي الثَّلَاثَةَ: الكَبِير والأَوْسَط والصَّغِير، ومُصَنَّف عبد الرَّازِق، وشرح السُّنَّة لِلْبَغَوِي، وكُتِبَ كَثِيرَةٌ أُخْرَى أوردَهَا الكَاتِبُ فِي مِرَاجِع هَذَا الكِتَابِ، وَيُعَدُّ هَذَا الكِتَابُ أَوَّلَ مَوْسُوعَةٍ تَسْتَوْعِب الأَحَادِيثَ القُدْسِيَّةَ الصَّحِيحَةَ مَشْرُوحَةً ومُبَوَّبَةً. وَجَامِعُ هَذِهِ الأَحَادِيثُ هُوَ أَبُو عبد الرَّحْمَنِ عَصَامُ الدِّينِ بنِ سَيِّدِ بنِ عبدِ رَبِّ النَّبِيِّ الصَّبَّابِيُّ. قَامَ بِجَمْعِ وَتَحْقِيقِ وَتَخْرِيجِ هَذِهِ الأَحَادِيثِ . وَيُعَدُّ هَذَا الكِتَابُ مِنْ أَكْبَرِ المَصْنُفَاتِ الجَامِعَةِ لِلحَدِيثِ القُدْسِيِّ، حَيْثُ بَلَغَتْ عِدَّةُ أَحَادِيثِهِ أَلْفًا وَمِائَةً وَخَمْسِينَ حَدِيثًا، وَيُنْقَسَمُ إِلَى سِتَّةِ أَجْزَاءٍ، وَيَشْتَمِلُ الجِزْءَ الأَوَّلَ عَلَى خَمْسَةِ كُتُبٍ، وَهِيَ: (التَّوْحِيدُ وَالإِيمَانُ وَالصَّلَاةُ وَالإِنْفَاقُ وَالصَّدَقَةُ وَالصُّومُ وَالْحَجُّ)، وَالجِزْءَ الثَّانِيَّ يَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ كُتُبٍ، وَهِيَ: (الأَمْرُ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ المُنْكَرِ وَالجِهَادُ وَمَا نَهَى اللهُ عَنْهُ)، وَالجِزْءَ الثَّلَاثَ يَشْتَمِلُ عَلَى كِتَابَيْنِ، وَهُمَا: (الذِّكْرُ وَالدَّعَاءُ وَالتَّوْبَةُ وَالإِنَابَةُ)، وَالجِزْءَ الرَّابِعَ عَلَى سِتَّةِ كُتُبٍ، وَهِيَ: (المَوْتُ وَعَذَابُ القَبْرِ وَالقِيَامَةُ وَالتَّشْفَاعَةُ وَرُؤْيَا اللهُ وَرَحْمَةُ اللهُ وَالجَنَّةُ) ، وَالجِزْءَ الخَامِسَ عَلَى كِتَابَيْنِ، وَهُمَا: (الْبِرُّ وَحَسَنُ الخَلْقِ، وَالأنْبِيَاءُ) ، وَأَمَّا الجِزْءُ السَّادِسُ فَيَشْتَمِلُ عَلَى كِتَابٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ: (الفَضَائِلُ)، ثُمَّ الفَهَارِسُ العَامَّةُ .

وَسُمِّيَ بِالجَامِعِ لِحَصْرِهِ وَجَمْعِهِ لِالأَحَادِيثِ القُدْسِيَّةِ مِنْ مِرَاجِعِ شَتَّى لِلحَدِيثِ الَّتِي تَمَّ ذِكْرُهَا، وَهُوَ كِتَابٌ مُرْتَّبٌ بِطَرِيقَةٍ تيسِّرُ كَثِيرًا مِنَ الفَوَائِدِ وَتَحَقِّقُ كَثِيرًا مِنَ المَقَاصِدِ، وَكَذَلِكَ هُوَ مُحَقِّقُ الأَسَانِيدِ، وَقَدْ شَرَحَ غَرِيبُهُ وَعُلِقَ عَلَيْهِ، وَقَدْ بَلَغَتْ عِدَدُ صَفْحَاتِهِ: (1208) صَفْحَةً فِي ثَلَاثَةِ مَجْلَدَاتٍ، وَقَدْ طُبِعَ سَنَةَ (1425هـ - 2004م)، وَتَمَّ نَشْرُهُ بِدَارِ الحَدِيثِ - مِصرَ - القَاهِرَةَ.

3.تعريف النعت وأغراضه:

1.3.تعريف النعت:

3,2. لُغَةً: هُوَ الوَصْفُ، أَيْ وَصْفُكَ الشَّيْءِ، تَنَعَّتَهُ بِمَا فِيهِ وَتَبَالُغَ فِي وَصْفِهِ، وَيُقَالُ: نَعَتُ الشَّيْءَ وَتَنَعَّتُهُ إِذَا وَصَفْتَهُ (ابن منظور، 1423هـ: 610/8). أَمَّا فِي الأَصْطِلَاحِ فَهُوَ: "التَّابِعُ المَكْمَلُ مَتَّبِعَةٌ بِبَيَانِ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ" (ابن عقيل، 1980م: 191/3).

وَيُعَدُّ النِّعْتُ تَابِعًا لِمَا قَبْلَهُ فِي الإِعْرَابِ، وَالتَّعْرِيفِ، وَالتَّنْكِيرِ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ، وَمَرَرْتُ بِقَوْمٍ كَرَمَاءَ، وَلَا تَنَعَّتَ النِّكْرَةَ بِالمَعْرِفَةِ، فَلَا يُقَالُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ الكَرِيمِ (ابن هشام، 1409هـ: 400).
3.2. أَغْرَاضُ النِّعْتِ وَفَوَائِدُهُ: وَهِيَ أَغْرَاضٌ أُسَاسِيَّةٌ يَفِيدُهَا فِي الاستِعْمَالِ اللُّغَوِيِّ، وَهِيَ: (ابن هشام، بدون: 559).

أ- الإيضاح: وذلك إن كان المتبوع "المنعوت" معرفة، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيَّاطٍ، وَكَذَلِكَ: فَتَحَ مِصْرَ عَمْرُو بْنُ العَاصِ، الصَّائِبُ رَأْيُهُ، المُحَكَّمُ تَدْبِيرُهُ. حَيْثُ جَاءَتْ كُلُّ مِنْ: "الصَّائِبُ وَالمَحْكَمُ" لِإِيضَاحِ مَنَعُوتِهَا المَعْرِفَةِ. وَعَدَّ الزَّمخَشَرِيُّ أَنَّ: "الَّذِي تُسَاقُ لَهُ الصِّفَةُ هُوَ التَّفْرِيقَةُ بَيْنَ المَشْتَرِكِينَ فِي الأَسْمِ، وَيُقَالُ إِنَّهَا لِلتَّخْصِيسِ فِي النِّكَرَاتِ وَلِلتَّوْضِيحِ فِي المَعَارِفِ" (الزَّمخَشَرِيُّ، بدون: 114).

ب- التَّخْصِيسُ: وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ المَتَّبِعُ "المنعوت" نكرة، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَاتِبٍ، وَكَذَلِكَ: كَمَّ مِنْ كَلِمَةٍ خَفِيفٍ وَزُنْهًا، أَوْدَتُ بِجَمَاعَةٍ وَفِيرَ عَدَدُهَا. فَجَاءَ كُلُّ مِنْ "خَفِيفٍ، وَوَفِيرٍ" نِكْرَةً خَصَّصَتْ مَنَعُوتِهَا النِّكْرَةَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ) (النِّسَاءُ: 92). حَيْثُ جَاءَ المَتَّبِعُ مَخْصَصًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَالصَّلَاةِ الوُسْطَى) (البَقْرَةُ: 238). وَقد قَرَأْتُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا - وَالصَّلَاةَ بِالنِّصْبِ عَلَى المَدْحِ وَالاخْتِصَاصِ (الكِشَافُ، 1364هـ: 260/1). حَيْثُ جَاءَ المَتَّبِعُ مَخْصَصًا، وَقد خَصَّصَتْ "الصَّلَاةَ الوُسْطَى" بِالذِّكْرِ وَإِنْ كَانَتْ قَدْ انْدَرَجَتْ فِي عَمُومِ الصَّلَوَاتِ قَبْلُهَا لِفَضْلِهَا (أَبُو حَيَّانٍ، 1418هـ: 249/2). وَقد وَرَدَ فِي الحَدِيثِ القُدْسِيِّ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنِ رَبِّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - قَالَ: (يَا جِبْرِيلُ إِنِّي خَلَقْتُ أَلْفَ أَلْفِ أُمَّةٍ، لَا تَعْلَمُ أُمَّةٌ أَنِّي خَلَقْتُ سِوَاهَا، لَمْ أُطْلِعْ عَلَيْهَا اللُّوْحَ المَحْفُوظَ وَلَا صَرِيرَ القَلَمِ، إِنَّمَا أَمْرِي لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ، وَلَا تَسْبِقُ الكَافُ التُّونَ) (الهِندِيُّ، بدون: 29844/10). حَيْثُ خَصَّصَ المَنَعُوتَ، وَهُوَ قَوْلُهُ: "اللُّوْحُ" بِقَوْلِهِ: "المَحْفُوظُ" وَصَفَا لَهُ.

ج- المَدْحُ: نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ الكَرِيمِ، حَيْثُ مَدَحَ زَيْدٌ بِالكَرِيمِ نَعْتًا لَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) (الفَاتِحَةُ: 1). وَقَوْلُهُ: (الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ) (الفَاتِحَةُ: 2)

حَيْثُ أَفَادَتْ النِّعُوتُ فِي الأَيَّتَيْنِ غَرَضَ المَدْحِ لِمنَعُوتِهِمَا، وَمِنْهُ مَا وَرَدَ فِي الحَدِيثِ القُدْسِيِّ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: (لَمَّا نَفَخَ اللهُ فِي أَدَمَ، فَبَلَغَ الرُّوحَ رَأْسَهُ عَطَسَ فَقَالَ: الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ، فَقَالَ لَهُ

تَبَارَكَ وَتَعَالَى: يَرْحَمُكَ اللَّهُ) (الصاباطي، 1425هـ: 320/2). حيث أفاد النعت غرض المدح لمنعوته في قوله: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وقد جمع بين غرضي التخصيص والمدح ومنه ما ورد في الحديث القدسي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - عن ربه - عَزَّ وَجَلَّ - قَالَ: (قَالَ اللَّهُ: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، فَنِصْفُهَا لِي وَنِصْفُهَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: (أَقْرَأُ، يَقُومُ الْعَبْدُ فَيَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)، فَيَقُولُ اللَّهُ: حَمَدَنِي عَبْدِي. وَيَقُولُ الْعَبْدُ: (الرَّحْمَنَ الرَّحِيمِ)، فَيَقُولُ اللَّهُ: أَتْنَى عَلَيَّ عَبْدِي، وَيَقُولُ الْعَبْدُ: مَا لَكَ يَوْمَ الدِّينِ، فَيَقُولُ اللَّهُ: مَجَدَّنِي عَبْدِي. وَقَالَ: هَذِهِ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، فَيَقُولُ الْعَبْدُ: وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، فَيَقُولُ اللَّهُ: أَجْرُهَا لِعَبْدِي وَلَهُ مَا سَأَلَ. يَقُولُ عَبْدِي: اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ (الفاتحة). يَقُولُ اللَّهُ: هَذَا لِعَبْدِي، وَلَهُ مَا سَأَلَ) (مسلم، 1999م: 297/1).

د- الذم: وذلك نحو: مَرَرْتُ بِرَبِّدِ الْفَاسِقِ، وكذلك: أَعْرَضَ عَن ذِكْرِ اللَّهِ الْكَفَرَةُ الْفَجَرَةُ، ومنه قوله تعالى: فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) (النحل: 98). حيث جاء لفظ " الرَّجِيمِ " نعتاً للشيطان غرضه الذم، ومنه ما ورد في الحديث القدسي عن النبي - عن ربه - قَالَ: (.. مَا أَمْتِي فِي الْأُمَّمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ...) (أحمد، بدون: 441/6). حيث جاء لفظ "الأسود" نعتاً للثور، غرضه الذم.

هـ الترحم: ويفيد طلب الرحمة، نحو: اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبْدَكَ الْمَسْكِينِ، حيث تحمل كلمة "المسكين، معنى الترحم لمنعوته.

و- التوكيد: وغرضه إفادة الصفة توكيد الموصوف، نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ الْعَدُوَّ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ومنه قوله تعالى: (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) (الحاقة: 13). وقرئت "نفخة واحدة" بالنصب مسنداً للفعل إلى الجار والمجرور (الزمخشري، 1364هـ: 455/4). حيث جاء النعت نعت توكيد، والنفخة مرة، وأكدت بقوله تعالى "وَاحِدَةً" (أبوحيان، 1403هـ: 317/8). وقوله تعالى: (تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ) (البقرة: 196). فجاءت الصفة "كاملة" مفيدة توكيد الموصوف "عشرة"، والتوكيد فيها زيادة توصية بصيامها، وألا يتهاون بها، ولا ينقص من عددها (الزمخشري، 1364هـ: 220/1)، ومنه قوله تعالى: (وَمِنَاةُ الثَّلَاثَةِ الْأُخْرَى) (النجم: 20). يقول أبو حيان الأندلسي: "والظاهر أن الثلثة الأخرى صفتان ل (مناة) وهما يفيدان التوكيد، قيل: ولما كانت (مناة) هي أعظم هذه الأوثان أكدت بهذين الوصفين، كما تقول: رَأَيْتُ فُلَانًا وَفُلَانًا" (أبوحيان، 1403هـ: 60/8). ومنه ما ورد في الحديث القدسي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ربه - عَزَّ وَجَلَّ - قَالَ: (نَزَلَ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ تَحْتَ شَجَرَةٍ فَلَدَعَتْهُ نَمْلَةٌ فَأَمَرَ بِجَهَارِهِ فَأَخْرَجَ مِنْ تَحْتِهَا، ثُمَّ أَمَرَ بِبَيْتِهَا فَأَحْرَقَ بِالنَّارِ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: فَهَلَا نَمْلَةٌ وَاحِدَةٌ) (مسلم، 1999م: 1759/4). فأكد "نملة" بقوله: "واحدة" نعت توكيد في قوله: نملة واحدة. ومنه قوله: (إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَبِضَ قَبْضَةً بِيَمِينِهِ فَقَالَ: هَذِهِ لِهَذِهِ وَلَا أَبَالِي. وَقَبِضَ قَبْضَةً أُخْرَى..) (أحمد، بدون: 68/5).

ويتضح مما سبق أن الأغراض الأساسية المذكورة، هي الفوائد التي يفيدها النعت للمنعوت، وقد وردت في الأحاديث القدسية.

4. أقسام النعت وأحكامه:

1،4 أقسام النعت: وينقسم إلى قسمين أساسيين :

أولهما: باعتبار لفظه، وهو النعت المفرد، والجملة، وشبه الجملة .

ثانيهما: باعتبار معناه، وهو النعت الحقيقي والنعت السببي .

وسيعرض الباحث هذه الأقسام بالتفصيل.

2،4 أقسام النعت باعتبار لفظه :

وينقسم إلى ثلاثة أقسام، وهي :

النعت المفرد :

ويأتي في الأسماء المشتقة العاملة، أو ما في معناها، والمقصود بالأسماء المشتقة العاملة: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم المفعول، وأفعال التفضيل. أمّا ما هو في معناها، فهي الأسماء الجامدة التي تشبه المشتق في الدلالة على معناه (انظر: ابن الحاجب، بدون: 303/1). ويرى بعض النحاة أن: "المراد بالأسماء المشتقة هو ما دلّ على حدث وصاحبه" (الأشموني، بدون: 62/3). فمن أمثلة اسم الفاعل، نحو: قَاتِلٌ ومكرم، ومنه ما ورد في الحديث القدسي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ربه - عَزَّ وَجَلَّ - قَالَ: (الطَّاعِمُ

الشَّاكِرُ مِثْلُ الصَّائِمِ الصَّابِرِ... (ابن خزيمة، بدون: 1898/3). حيث جاء النَّعْتُ المفرد اسماً مشتقاً عاملاً في قوله: "الطاعم الشاكر"، وكذلك "الصائم الصابر". ويرد اسم مفعول، نحو: مَقْتُولٌ ومُكْرَمٌ ومُحْسَنٌ إليه، ومنه ما ورد في الحديث القدسي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ربه -عَزَّ وَجَلَّ- قَالَ: (النَّظْرَةُ سَهْمٌ مَسْمُومٌ مِنْ سِهَامِ إبْلِيسَ،..) (الحاكم، 1411هـ: 313/4).

جاء النَّعْتُ اسم مفعول مفرداً في قوله: "مسموم" لقوله "سهام"، ومن وروده صفة مشبهة باسم الفاعل، نحو: حسن وشديد وبطل، ما ورد في الحديث القدسي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ربه -عَزَّ وَجَلَّ- قَالَ: (عِبَادِي جَاءُونِي شَعْتًا غُبْرًا مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ يَرْجُونَ جَنَّتِي،..) (الهيثمي، بدون: 247/3). جاء النَّعْتُ صفة مشبهة باسم الفاعل ومفرداً في قوله "عميق" لقوله "فج"، ومنه ما ورد في القَوْمُ لَا يَسْتَقِي بِهِمْ جَلِيسُهُمْ (الحاكم، 1411هـ: 495/1). جاء النَّعْتُ المفرد صيغة مبالغة في قوله: "خطأ" لقوله «عبداً»، فكُلُّهَا مشتقات من الفعل دَلَّتْ على معناه.

أما النَّعْتُ بالمصدر فورد كثيراً، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ، وَبِرَجُلَيْنِ عَدْلٍ، وَبِرَجَالٍ عَدْلٍ، وَبِأَمْرَةٍ عَدْلٍ، وَبِأَمْرَاتَيْنِ عَدْلٍ، وَبِنِسَاءٍ عَدْلٍ، حيث استعمل المصدر في الأمثلة مع الالتزام بالحديث القدسي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ربه -عَزَّ وَجَلَّ- قَالَ: (اسْتَعِيدُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا كَانَ فِي انْقِطَاعٍ مِنَ الدُّنْيَا، وَإِقْبَالٍ مِنَ الْآخِرَةِ، نَزَلَ إِلَيْهِ مَلَائِكَةٌ مِنَ السَّمَاءِ بِيضُ الْوُجُوهِ كَأَنَّ وَجُوهُهُمْ الشَّمْسُ، قَالَ: وَيَأْتِيهِ رَجُلٌ حَسَنُ الْوَجْهِ، حَسَنُ الثِّيَابِ طَيِّبُ الرَّيْحِ، فَيَقُولُ: أَبَشِرْ بِالَّذِي يَسُرُّكَ...) (أحمد، بدون: 287/4-288). حيث جاء النَّعْتُ صفة مشبهة باسم الفاعل ومفرداً في قوله: "رجل حسن" لقوله: «رجل».

ويرد اسم تفضيل نحو: أكبر، وأفضل ومنه ما ورد في الحديث القدسي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ربه -عَزَّ وَجَلَّ- قَالَ: (وَلَخُلُوفٌ فِيهِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ) (مسلم، 1999م: 807/2). جاء النَّعْتُ اسم تفضيل مفرد في قوله: "أطيب". ويرد النَّعْتُ المفرد صيغ مبالغة، ومنه ما ورد في الحديث القدسي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ربه -عَزَّ وَجَلَّ- قَالَ: (... فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا إِنَّ فِيهِمْ عَبْداً خَطَاءً جَلَسَ إِلَيْهِمْ وَلَيْسَ مَعَهُمْ، فَيَقُولُ: وَهُوَ أَيْضاً قَدْ غَفَرْتُ لَهُ. هُمْ بِالْإِفْرَادِ وَالتَّنْكِيرِ (انظر: ابن عقيل، 1980م: 195/3). فكلمة "عدل" في الأمثلة مؤولة بمعنى "عادل" أو على حذف مضاف، والأصل: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي عَدْلٍ، فحذف "ذي" وأقيم "عدل" مقامه. وإما على المبالغة مجازاً أو ادعاء، وذكر الخوارزمي "رَجُلٌ عَدْلٌ: على المبالغة كأنه تجسم من العدل" (انظر: الخوارزمي، 1990م: 91/2). وأورد ذلك الزمخشري: "ويُوصَفُ بالمصادر كقولهم: رَجُلٌ عَدْلٌ" (الزمخشري، بدون: 115). ولم يرد هذا النوع من المصادر في الأحاديث القدسية.

ويرى بعض النحاة أنه: لا يُنْعَتُ به لجموده، ولكنهم فعلوا ذلك قصداً للمبالغة أو توسعاً بحذف مضاف، وهو مؤول عند الكوفيين بمشتق، فعندما يقال: هَذَا رَجُلٌ عَدْلٌ، أي: "عادل"، وَهَذَا رَجُلٌ رِضَا، أي "مرضِي"، وَقَدَّرَهُ البصريون على المضاف المحذوف، أي: ذو عدل، وذو رضا كما تقدم (انظر: ابن مالك، بدون: 193، والأشموني، بدون: 94/3، والغرسي، بدون: 389. ومما سبق تبين أن النَّعْتُ بالمصدر يكثر استعماله، ويجب ملازمته الإفراد والتذكير في صيغته الأصلية، فإن كانت كذلك في أصلها لم يجز تثنيها ولا جمعها، ولا تأنيثها ولا إخراجها عن وزنها الأول، فالمصدر يوصف به الواحد والجمع، وقد يأتي مؤولاً بالمشتق أو يُقَدَّرُ له بمضاف محذوف، كما ذهب إلى ذلك بعض النحاة، وهو أن المصدر مبني على المبالغة في المنعوت حتى كأنه هو المصدر. والمؤول بالمشتق كالأسماء الجامدة، فتقع نعتاً مثل: أسماء الإشارة غير المكانية، و "ذو" المضافة التي بمعنى صاحب، والأسماء الموصولة وفروعها، والمنتسب، كما سيأتي بالتفصيل.

ويأتي اسم الإشارة غير المكاني، مثل: "هذا" وفروعه، فكُلُّهَا معارف فلا تقع نعتاً إلا للمعرفة، نحو: اسْتَمَعْتُ إِلَى النَّاصِحِ هَذَا، وَمَرَرْتُ بِرَيْدٍ هَذَا، أي المشار إليهما، فجاء اسم الإشارة يؤدي المعنى الذي يؤديه المشتق، ومنه ما ورد في الحديث القدسي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ربه -عَزَّ وَجَلَّ- قَالَ: (... انظُرُوا إِلَى عِبْدِي هَذَا يُؤَدُّنَ، وَيُقِيمُ الصَّلَاةَ يَخَافُ مِنِّي، فَقَدْ غَفَرْتُ لِعِبْدِي وَأَدْخَلْتُهُ الْجَنَّةَ) (أحمد، بدون: 157/4). حيث جاء اسم الإشارة غير المكاني، يؤدي المعنى الذي يؤديه المشتق في قوله "عبدي هذا" أي المشار إليه، وهو نعت للمعرفة.

كما وتأتي "ذو" بمعنى صاحب، وتكون مضافة، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي عِلْمٍ، أي: صاحب علم، ومنه ما ورد في الحديث القدسي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ربه -عَزَّ وَجَلَّ- قَالَ: (... وَأَهْلُ الْجَنَّةِ ثَلَاثَةٌ: ذُو

سُلْطَانٍ مُقْسِطٍ مُوقِفٍ، وَرَجُلٍ رَحِيمٍ رَقِيقُ الْقَلْبِ لِكُلِّ ذِي قُرْبَى وَمُسْلِمٍ، وَعَفِيفٌ مُتَعَفِّفٌ ذُو عِيَالٍ... (مسلم، 1999م: 2197/4). حيث جاءت "ذو" بمعنى صاحب مضافة إلى نكرة في قوله: "ذو قربي" وقوله: "ذو عيال"، أي: صاحب قربي وصاحب عيال. أمّا الموصولة مثل: مَرَرْتُ بِرَبِّدِ ذُو مَقَامٍ، أي: القائم، فهي تؤدّي ما يؤدّيه المشتق من المعنى، وقد جاءت في الأمثلة نعتاً للنكرة، نحو: تَشَرَّفْتُ بِصُحْبَةِ رَجُلٍ ذِي خُلُقٍ قَوِيمٍ. ويأتي مثال المنتسب، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيِّ، أي: منتسب إلى قريش، جاء في آخره ياء النسب (انظر: ابن مالك، بدون: 192-193، والأشموني، بدون: 62/3). ومنه ما ورد في الحديث القدسي عن النبي - ﷺ - عن ربه - عَزَّ وَجَلَّ - قَالَ: (كَلَّمَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - هَذَا الْبَحْرَ الْغَرْبِيَّ، وَكَلَّمَ الْبَحْرَ الشَّرْقِيَّ، فَقَالَ...) (الهيثمي، بدون: 281/5، والبيزار، بدون: 1669/2). جاء النعت المفرد في آخره ياء النسب في قوله "الشرقي والغربي" وهما نعتان معرفتان لقوله: "البحر" أي: منتسب كل منهما إلى الشرق والغرب.

ما سبق أنّ النعت المفرد يأتي من الأسماء المشتقة العاملة، وكذلك الأسماء الجامدة، فالمشتقة هي التي أخذت من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه، أمّا الجامدة فهي المؤولة بالمشتق أو الشبيهة به في دلالاته على معناه، وذلك كما تبين من الأمثلة السابقة، وقد ورد في الأحاديث القدسية اسم فاعل، واسم مفعول، وصيغ مبالغة، وصفة مشبهة، وأفعال تفضيل، واسم إشارة غير مكاني، كما ورد أيضاً بلفظ "ذو" المضافة التي بمعنى صاحب، أمّا النعت بالمصدر، و"ذو" الموصولة فلم يردا في الأحاديث القدسية نعتاً مفرداً.

ب- النعت الجملة: عدّ النحاة أنّ الجملة التي تصلح أن تقع نعتاً، لا بدّ أن تجتمع فيها عدّة شروط على النحو الآتي: (انظر: ابن يعيش، بدون: 52/3، ابن مالك، 1422هـ: 172/3).

1- أن يكون منعوتها نكرة .

2- أن تكون خبرية .

3- أن تشتمل على ضمير يربطها بالمنعوت .

فالشروط الأول من الشروط يتعلق بالمنعوت، أمّا الثاني والثالث فيتعلقان بالجملة، وسيحدث الباحث عن هذه الشروط بالتفصيل .

الشرط الأول: وهو ما يتعلق بالمنعوت، ولا بدّ أن يكون نكرة، وأورد ابن الناظم أنّه: " تقع الجملة موقع المفرد نعتاً كما تقع خبراً، إلاّ أنّه لتأولها بالمفرد النكرة لا يكون المنعوت بها إلاّ نكرة أو ما في معناها" (ابن مالك، بدون: 193). ومن أمثلة ذلك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ أَبُوهُ، وهذه النكرة تسمى محضة نحو: أَقْبَلَ فَارِسٌ يَبْتَسِمُ، ومنه ما ورد في الحديث القدسي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - عن ربه - عَزَّ وَجَلَّ - قَالَ: (يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ أَرْبَعَةٌ يُعْرَضُونَ عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فَيَأْمُرُ بِهِمْ إِلَى النَّارِ،...) (مسلم، 1999م: 180/1). جاء النعت جملة في قوله: "يعرضون" والمنعوت بها نكرة محضة وهو قوله: "أربعة" والمنعوت بالجملة نكرة كما في قوله تعالى: (حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ) (الإسراء: 93). أمّا النكرة غير المحضة، فنحو قوله تعالى: (لَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا) (التوبة: 84). فكلية "أحد" نكرة غير محضة؛ لأنّها موصوفة بالجار مع مجرورة بعدها، ويليهما جملة فعلية تصلح أن تكون نعتاً .

ويرى بعض النحاة أنّه: "يجوز نعت المعرف بالجنسية بالجملة" (ابن عقيل، 1980م: 196/3). ومنه قوله تعالى: (وَأَيُّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) (يس: 37). حيث جاءت "نسلخ" صفة لكلمة "ليل" وأورد النحاة المعرف بالجنسية على أنّه من باب النكرة معنى وإن عُرِفَ لفظاً، وهذه النكرة غير المحضة، واستدلوا بقول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّيْلِ يَسْبِينِي فَمَضِيْتُ ثُمَّتْ قُلْتُ لَا يَعْينِي¹

حيث وقعت جملة "يسبني" نعتاً للمعرفة، وهو المقرون بال، وإنّما ساغ ذلك لأنّ ال فيه جنسية، فهو قريب من النكرة (انظر: ابن مالك، بدون: 193). وقد تقع جملة "يسبني" جملة حالية لأنها تحتمل ذلك نظراً للفظ، أمّا الوصفية فنظراً للمعنى، وأجازها بعض النحاة على الحالية (ينظر: الغرسي، بدون: 388، والجرجاوي، بدون: 201).

ويتضح ممّا سبق أنّ المنعوت إذا كان نكرة غير محضة، فإنّ الجملة وشبهها بعده لا تتعيّن نعتاً؛ وإنّما يجوز ورودها نعتاً، ويجوز أن تكون حالاً بحيث يكون المنعوت هو صاحب الحال.

والشَّروطُ الثَّانِي: وهو أن تكون الجُملة النَّعتية خبرية، وهذا الشَّروطُ متعلِّقٌ بالجُملة التي تصلح أن تقع نعتاً، والجُملة الخبرية مُحتملة للصدِّق والكذب، ولا يجوز النَّعتُ بالجُملة الإنشائية مثل: هَذَا رَجُلٌ اضْرِبْهُ، أو هَذَا رَجُلٌ هَلْ تُسَاعِدُهُ؟ سواء أكانت طلبية أو غير طلبية، أمَّا إذا أُوهم ما ظاهره نُعتٌ فيه بالجُملة الطلبية فيخرج على إضمار القول أو التَّأويل (انظر: ابن عقيل، 1980م: 199/3، والسيوطي، بدون: 304/2). واستدلوا بقول العجاج بن رُوبة:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ²

فظاهر قول الشاعر أن جُملة "هل رأيت الذنب قط" جاءت صفة ل "مذق"، وهي جُملة طلبية، ولكن ليس هو على ظاهره؛ بل "هل رأيت الذنب قط" مقول لقول مُضمر هو صفة ل "مذق" والتقدير: بمذق مقول فيه هل رأيت الذنب قط (انظر: ابن عقيل، 1980م: 200/3)

أما مثال الجُملة الطلبية المحكيَّة بقول محذوف واقع نعتاً فكما في قول الشاعر:

فَإِنَّمَا أَنْتَ أَخٌ لَا نَعْدَمُهُ فَأَبْلَنَا مِنْكَ بِلَاءً نَعْلَمُ³

ويقول ابن مالك: "فلا نعدمه دعاء محكي بقول مقدر، كأنه قال: فإنما أنت فتى مقول له: لا نعدمه" (ابن مالك، 1422هـ: 172/3).

يتبين ممَّا سبق أنه يُنعت من الجُملة إذا كانت خبرية تحتل الصدِّق أو الكذب، أمَّا إذا كانت طلبية فلا تقع صفة إلا بإضمار أو تأويل.

والشَّروطُ الثَّالِث: وهو اشتمال الجُملة الخبرية على ضمير يربطها بالمنعوت، وذكر ابن عقيل في شرحه: "لا بُدَّ للجُملة الواقعة صفة من ضمير يربطها بالموصوف، وقد يُحذف للدلالة عليه" (ابن عقيل، 1980م: 197/3، وانظر: ابن الحاجب، بدون: 308/1-309). وأورد بعض النحاة محدِّداً الضمير بقوله: "أن تكون الجُملة الخبرية مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف إمَّا ملفوظ أو مقدر" (الأشموني، بدون: 63/3). فالضمير الملفوظ، نحو: هَذَا كِتَابٌ مَادُّهُ مُفِيدَةٌ، حيث جاءت جُملة "مادته مفيدة" مشتملة على ضمير وهو "الهاء" يعود على المنعوت وهو "كتاب"، والضمير المقدر كقوله تعالى: وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا (البقرة: 123). أي: لا تجزي فيه، فحذف "فيه". وقد استدلَّ النحاة على حذف الضمير للدلالة عليه بقول جرير بن عطية:

وَمَا أَدْرِي أَعْيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا؟

فوقعت جُملة "مال أصابوا" نعتاً لما قبلها، وحذف الرِّابط الذي يربط النَّعت بالمنعوت، وأصلها: مال أصابوه (انظر: ابن عقيل، 1980م: 197/3).

وقد يأتي الضمير بدلاً من الألف واللام كما في قول الشنفرى الأزدي:

كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقٍ عَجَسَهَا عَوَازِبُ نَحْلِ أَخْطَأَ العَارَ مُطْنِفُ

فالألف واللام في جُملة "أخطأ الغار" أغنت عن الضمير العائد إلى الموصوف، والتقدير: أخطأ غارها، فجاءت الألف واللام بدلاً من الضمير المحذوف (انظر: ابن مالك، 1422هـ: 174/3، والأشموني، بدون: 63/3 يتضح ممَّا سبق أن الجُملة التي تصلح أن تقع نعتاً، إذا فقدت أحد الشروط المذكورة فقد لا تقع نعتاً، وتحلَّ محلاً آخر من الإعراب حسب موقعها في الجُملة. وقد وردت في الأحاديث القدسيَّة إذا كان منعوتها نكرة، أمَّا وقوعها خبرية وتشتمل على ضمير يربطها بالمنعوت فلم ترد في الأحاديث القدسيَّة.

ج- النَّعتُ شبه الجُملة: عدَّ النحاة أنه يُنعتُ بشبه الجُملة وهو: "الظرف، والجار والمجرور وأمثالهما، ويجري عليه ما جرى على نعت الجُملة في الحكم من حيث التكرير، وهو أن يكون المنعوت نكرة محضة، مثل: أَقْبَلُ وَلَدٌ فِي سَيَّارَةٍ، أو أَقْبَلُ وَلَدٌ فَوْقَ الجَبَلِ، أمَّا إن كانت النكرة غير محضة؛ لاختصاصها بإضافة أو غيرها ممَّا يخصَّصها، فشبه الجُملة يصلح نعتاً وحالاً كذلك، نحو: هَذَا رَجُلٌ صَبُورٌ أَمَامَكَ، أو هَذَا رَجُلٌ صَبُورٌ فِي سَيَّارَةٍ، فالنَّعتُ بشبه الجُملة يأخذ حكم النَّعتِ بالجُملة، واستدلوا بقول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُبُنِي فَمَضَيْتُ نَمْتُ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي⁴

جُملة "يسبب" الفعلية يصحَّ إعرابها نعتاً في محلِّ جر، مراعاةً للناحية المعنوية، والمنعوت هو كلمة "اللييم"، ويصحَّ أن يكون حالاً في محلِّ نصب، مراعاةً لوجود "أل الجنسية"، وهذا ما ذهب إليه أكثر النحاة (انظر: ابن عقيل، 1980م: 196/3، وابن مالك، بدون: 192)

النعت في الأحاديث القدسية (دراسة نحوية)

وقد ورد النعت شبه جملة في الأحاديث القدسية، فمثال الجار والمجرور ما ورد في الحديث القدسي عن النبي صلى الله عليه وسلم - عن ربه - عزَّ وَجَلَّ - قَالَ: (إِنَّ لِلَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عَمُوداً مِنْ نُورٍ بَيْنَ يَدَيْ الْعَرْشِ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ اهْتَرَّ ذَلِكَ الْعَمُودُ...) (الهيثمي، بدون: 82/10، وهراس، بدون: 698/2). حيث جاء النعت شبه جملة في قوله: "من نور" ومنعوته نكرة محضة وهو قوله: "عموداً". ومثال الظرف ما ورد في الحديث القدسي عن النبي صلى الله عليه وسلم - عن ربه - عزَّ وَجَلَّ - قَالَ: (نَزَلَ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ تَحْتَ شَجَرَةٍ...) (مسلم، 1999م: 1759/4). جاء النعت ظرف في قوله: "تحت شجرة" و منعوته نكرة محضة وهو قوله: "نبي".

ويتضح مما سبق أن النعت شبه الجملة بقسميه ورد في الأحاديث القدسية، ومنعوتها نكرة محضة.

3,4. أقسام النعت باعتبار معناه:

وينقسم إلى قسمين، وهما:

أ- النعت الحقيقي: وهو ما يدل على معنى في منعوته الأصلي، أو فيما هو بمنزلة وحكمه المعنوي. وقد سبق الحديث عن النعت الحقيقي مفصلاً، وهو النعت المفرد، أو الجملة، أو شبه الجملة وسُمي باعتبار معناه؛ لأنه يؤدي معناه في نفس منعوته الأصلي مباشرة، وعلامته أن يشتمل على ضمير - أصالة أو تحويلاً - يعود على ذلك المنعوت.

ب- النعت السببي: وهو الذي يدل على معنى في شيء بعده له صلة وارتباط بالمنعوت؛ نحو: هَذَا بَيِّنٌ مُتَّسِعٌ أَرْجَاؤُهُ، نَظِيفَةٌ عُرْفُهُ، بَدِيعَةٌ فُرْشُهُ. وعلامته أن يُذكر بعده اسم ظاهر مرفوع به، ويشتمل على ضمير يعود على المنعوت مباشرة بحيث يربط بينه وبين هذا الاسم الظاهر الذي ينصب عليه معنى النعت كما في: "متسع، نظيفة، بديعة" من المثال السابق، ويطابق منعوته في حركة الإعراب وما ينوب عنها، وفي التعريف والتذكير (انظر: ابن مالك، بدون: 192، والغرس، بدون: 385).

5. أحكام النعت:

يُعتبر النعت من التوابع، ويجب فيه أن يتبع ما قبله في إعرابه وتعريفه أو تنكيره، فالإعراب أن يتبع النعت منعوته في وجه من الإعراب الثلاثة: الرفع، والنصب، والجر. فالرفع، نحو: نَجَحَ الطَّالِبُ الْمُجْتَهِدُ، والنصب، نحو: قَابَلَتِ الطَّالِبَ الْمُهْتَدِيَّ، والجر، نحو: ذهبْتُ إِلَى الْجَامِعَةِ الْعَرِيقَةِ. أما التعريف والتذكير، فهو أن يتبع النعت منعوته في التعريف، نحو: الرَّجُلُ التَّقِيُّ يَرْجُو رَبَّهُ فِي صِدْقٍ، أما التذكير فنحو: جَاءَ رَجُلٌ فَاضِلٌ ومنه قوله تعالى: (وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ) □ غافر: 28). (ينظر: ابن عقيل، 1980م: 192/3، وابن الحاجب، بدون: 301/1). وعند سيبويه: "فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مَرَزَتْ بِرَجُلٍ ظَرِيفٍ قَبْلَ، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت؛ لأنهما كالاسم الواحد، وإنما صار كالاسم الواحد" (سيبويه، بدون: 421/1). وذكر ابن يعيش أن: "الصفة لفظ يتبع الموصوف في إعرابه تحلية وتخصيصاً له" (ابن يعيش، بدون: 47/3). وفي شرح الألفية: "النعت لابد أن يتبع المنعوت في إعرابه وتعريفه وتنكيره سواء كان جارياً على ما هو له أو على ما هو لشيء من سببه" (ابن مالك، بدون: 192).

ومن الأمثلة السابقة تبين موافقة النعت لمنعوته في الإعراب، والتعريف، والتذكير، أما في الإفراد، فنحو: فَازَ الْمُجَاهِدُ الْمُجْتَهِدُ، والمثنى، فنحو: فَازَ الْمُجَاهِدَانِ الْمُجْتَهِدَانِ. وفي الجمع، فنحو: فَازَ الْمُجَاهِدُونَ الْمُجْتَهِدُونَ. وكذلك الموافقة في التذكير والتأنيث، فالمذكر نحو: تَكَلَّمَ رَجُلٌ صَالِحٌ. والمؤنث، نحو: تَكَلَّمَتِ امْرَأَةٌ صَالِحَةٌ.

ففي الأمثلة السابقة جاء النعت رافعاً لضمير مستتر وهو يُسمى النعت الحقيقي، فكل من النعوت: "المجتهد، والمجتهدان، والمجتهدون، وصالح، وصالحة" كل منها فيه ضمير مستتر هو فاعله، وهو يعود على المنعوت (انظر: ابن هشام، 1409هـ: 406، والأهدل، بدون: 523/1). ومنه قوله تعالى: (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أُمَّهَاتُهَا) (النساء: 75). وقد ورد مطابقاً للمنعوت في الأحاديث القدسية. ومنه ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم - عن ربه - عزَّ وَجَلَّ - قَالَ: (ثَلَاثَةٌ لَا تُرَدُّ دَعْوَتُهُمْ: الْإِمَامُ الْعَادِلُ، وَالصَّائِمُ حَتَّى يُفْطِرَ، وَدَعْوَةُ الْمَظْلُومِ...) (أحمد، بدون: 9741/19). جاء النعت مذكراً مرفوعاً في قوله: "الإمام العادل" موافقاً لمنعوته في الإعراب والتعريف والتذكير.

ويرد موافقاً له في الإعراب والتعريف والتأنيث، ومنه ما ورد في الحديث القدسي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ربه -عز وجل- قال: (...الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى) (أحمد، بدون: 8728/16). حيث جاء النعت مؤنثاً مرفوعاً في قوله: "اليد العليا" ومجروراً في قوله: "اليد السفلى" موافقاً لمنعوته في الإعراب والتعريف والتأنيث. أما وروده معرفاً مذكراً مجروراً فمنه ما ورد في الحديث القدسي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ربه -عز وجل- قال: (إِنَّ اللَّهَ -عز وجل- لَيَرْفَعُ الدَّرَجَةَ لِلْعَبْدِ الصَّالِحِ فِي الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ أَنْتَ لِي هَذِهِ؟ فَيَقُولُ: بِاسْتِغْفَارٍ وَلَدِكَ لَكَ) (أحمد، بدون: 509/2). حيث جاء النعت مذكراً مجروراً في قوله: "العبد الصالح" وموافقاً لمنعوته في الإعراب والتعريف والتذكير.

ويرد النعت معرفاً مؤنثاً منصوباً، وكذلك نكرة مذكراً منصوباً ومنه ما ورد في الحديث القدسي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ربه -عز وجل- قال: (...وَلَنْ يُفِيضَهُ اللَّهُ حَتَّى يُفِيمَ بِهِ الْمَلَّةَ الْعَوْجَاءَ، بَأَنْ يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَيَفْتَحُ بِهَا أَعْيُنًا غُمِيًّا، وَأَذَانًا صُمًّا، وَقُلُوبًا غُلْفًا) (البخاري، بدون: 87/3، 169/6). فجاء النعت مفرداً منصوباً في قوله: "الملة العوجاء" وموافقاً لمنعوته في الإعراب والتعريف والتأنيث. أما في قوله: "أعيناً غمياً وأذناً صمّاً وقلوباً غلفاً" فجاء النعت جمعاً منصوباً وموافقاً للمنعوت في الإعراب والتذكير والتأنيث.

كما ويرد النعت أيضاً نكرة مجروراً مؤنثاً ومذكراً، فمن التأنيث ما ورد في الحديث القدسي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ربه -عز وجل- قال: (خَلَقَ اللَّهُ جَنَّةً عَدْنٍ بِيَدِهِ لِبَنَةِ مِنْ دُرَّةٍ بِيضَاءَ، وَلِبِنَةِ مِنْ يَاقُوتَةٍ حَمْرَاءَ، وَلِبِنَةِ مِنْ زَبْرَجْدَةٍ خَضْرَاءَ...) (هراس، بدون: 952/4). حيث جاء النعت المفرد مجروراً مؤنثاً في قوله: "درة بيضاء، وياقوتة حمراء، وزبرجدة خضراء" وموافقاً لمنعوته في الإعراب والتذكير والتأنيث. أما التذكير فمنه ما ورد في الحديث القدسي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ربه -عز وجل- قال: (يُجْمَعُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يُطَلَعُ عَلَيْهِمْ رَبُّ الْعَالَمِينَ، ...) (أحمد، 1405هـ: 8803/17، والترمذي، 1398هـ: 481/2). حيث جاء النعت المفرد مجروراً مذكراً في قوله: "صعيد واحد" وموافقاً لمنعوته في الإعراب والتذكير والتأنيث. كما ويرد النعت أيضاً نكرة مؤنثاً منصوباً ومجروراً في الأفراد والجمع وقد ورد في الحديث القدسي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ربه -عز وجل- قال: (إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، وَإِنْ هَمَّ بِهَا فَعَمَلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ -عز وجل- عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ إِلَى أضعافٍ كثيرة، وَإِنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا لَمْ أَكْتُبْهَا عَلَيْهِ، وَإِنْ عَمَلَهَا كَتَبْتُهَا سَيِّئَةً وَاحِدَةً) (مسلم، 1999م: 118/1).

جاء النعت مفرداً منصوباً في قوله: "حسنة كاملة وسيئة واحدة". وجمعاً مجروراً في قوله: "أضعاف كثيرة" وهما نكرتان في الحالتين، وقد وافق كلاً منهما منعوته في الإعراب والتذكير والتأنيث. وقد ورد النعت نكرة مرفوعاً مذكراً ومؤنثاً، فمن التذكير ما ورد في الحديث القدسي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ربه -عز وجل- قال: (يَا بَنَ آدَمَ، مَا تَنْصِفُنِي: أَتَحَبُّ إِلَيْكَ بِالنَّعْمِ وَتَتَمَقُّتُ إِلَيَّ بِالْمَعَاصِي. خَيْرِي إِلَيْكَ مُنْزَلٌ، وَشُرْكَ إِلَيَّ صَاعِدٌ، وَلَا يَزَالُ مَلَكٌ كَرِيمٌ يَأْتِينِي...) (المدني، 1358م: 215). جاء النعت مفرداً مرفوعاً في قوله: "ملك كريم" وموافقاً لمنعوته في الإعراب والتذكير والتأنيث. ومثال التأنيث ما ورد في الحديث القدسي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ربه -عز وجل- قال: (إِنَّ آدَمَ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- كَانَ رَجُلًا طَوَالًا كَأَنَّهُ نَخْلَةٌ سَحُوقٌ كَثِيرٌ شَعْرَ الرَّأْسِ...) (الحاكم، 1411هـ: 262/2). جاء النعت مفرداً مؤنثاً مرفوعاً في قوله: "نخلة سحوق" وموافقاً لمنعوته في الإعراب والتذكير والتأنيث أيضاً. وذكر ابن هشام: "وأما الأفراد وضداه - وهما التثنية والجمع - والتذكير وضده - وهو التأنيث - فإن النعت يُعطى من ذلك حكم الفعل الذي يحل محله من ذلك الكلام" (ابن هشام، بدون: 561). وذهب بعض النحاة إلى أنه: "لا يجوز في النعت أن يجيء على حركة (علامة) مخالفة لمنعوته لأن ذلك مخالفة لأساس من أسس النحو، وهو موافقة النعت للمنعوت في إعرابه" (بكر، بدون: 446/2).

يتضح مما سبق أن النعت ورد في الأحاديث القدسية مطابقاً للمنعوت، ويوافقه في الإعراب والتعريف أو التذكير، تذكيراً وتأنيثاً، وقد ورد بذلك في حالتي المفرد والجمع، أما التثنية فلم يرد منها النعت في الأحاديث القدسية.

ويجوز فصاحة أن يجري جمع التكسير مجرى الواحد في الحكم، يقول ابن هشام: "إلا أن العرب أجزوا جمع التكسير مجرى الواحد؛ فأجازوا فصيحاً: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَعُودٍ غِلْمَانَهُ كَمَا تَقُولُ: قَاعِدٌ غِلْمَانَهُ، وَقَوْمٌ رَجَحُوا عَلَى الْإِفْرَادِ، وَإِلَيْهِ أَذْهَبُ، وَأَمَّا جَمْعُ التَّصْحِيحِ فَإِنَّمَا يَقُولُهُ مَنْ يَقُولُ: أَكْلُونِي الْبِرَاغِيثَ" (ابن هشام، بدون: 562، وانظر: الأشموني، بدون: 62/3). فَعِنْدَمَا يُقَالُ: مَرَزْتُ بِرَجَالٍ قِيَامِ آبَائِهِمْ، وَمَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَعُودٍ غِلْمَانَهُ، فَهُوَ أَفْصَحُ مِنْ قَائِمِ آبَائِهِمْ وَقَاعِدِ غِلْمَانِهِ بِالْإِفْرَادِ، وَالْإِفْرَادِ أَفْصَحُ غِلْمَانَهُ، وَهَذِهِ النَّعْتُ رَفَعَتْ اسْمًا ظَاهِرًا، أَمَّا النَّعْتُ الرَّافِعُ لِلضَّمِيرِ الْبَارِزِ، فَنَحْوُ: زَارَنِي طِفْلٌ امْرَأَةٌ ضَارِبَتُهُ، وَالتَّقْدِيرُ: هِيَ، أَوْ جَاءَتْ نِيَّ امْرَأَةٌ رَجُلٌ ضَارِبُهَا، وَالتَّقْدِيرُ: هُوَ، وَجَاءَنِي غُلَامٌ رَجُلٌ ضَارِبُهُ، وَالتَّقْدِيرُ: هُمُ (انظر: الغرسي، بدون: 386). وَمِمَّا سَبَقَ يَبْتَضِحُ أَنَّ الضَّمِيرَ الْمُسْتَتِرَ مُوَافِقٌ لِمَنْعُوتهِ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، أَمَّا الْبَارِزُ فَلَا يُوَافِقُ مَنْعُوتهِ.

وقد نعت العرب المرفوع بالمجرور إن أمن اللبس، وأورد ذلك ابن مالك بقوله: "وربما تبع في الجر غير ما هو له دون رابط إن أمن اللبس، وقد يفعل ذلك بالتوكيد" (ابن مالك، 1422هـ: 169/3). واستدل النحاة بقول: هَذَا جُحْرٌ ضَبِّ خَرِبٍ، يَقُولُ سَبِيوِيهِ فِي ذَلِكَ: "فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس لأنَّ الخرب نعت الجحر، والجحر رفع، ولكنَّ بعض العرب يجره، وليس بنعت للضبِّ ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضبِّ، فجروه لأنَّه نكرة كالضبِّ، ولأنَّه في موضع يقع فيه نعت الضبِّ، ولأنَّه صار والضبِّ بمنزلة اسم واحد" (سبويه، بدون: 436/1).

وعند ابن هشام: "أكثر العرب ترفع خرباً ولا إشكال فيه، ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض" (ابن هشام، 1409هـ: 405). ومن ذلك قراءة الأعمش، ويحيى بن وثاب في قوله تعالى □: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ □ (الذاريات: 58). بخفض المتين (القرطبي، 1423هـ: 51/9). وقد قرئ بالكسر اتباعاً، ومنه قراءة الحسن البصري في قوله تعالى □: الْحَمْدُ لِلَّهِ □ (الفاتحة: 2). بكسر الدال اتباعاً لكسرة اللام (أبوحيان، 1403هـ: 131/1). ومن ذلك قول ذي الرمة:

كَأَنَّمَا ضَرَبْتُ فُدَّامَ أَعْيُنِهَا
فُطْنًا بِمُسْتَخْصِدِ الْأُوتَارِ مَحْلُوجِ .

ويبتضح من الأمثلة أنَّ النعت يتبع في الجر غير ما هو له دون رابط إن أمن اللبس في المعنى، ولا إشكال فيه كما جاء عن العرب. أمَّا نعت المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة، ففيه خلاف لدى النحاة، حيث ذهب بعضهم إلى أنَّه لا تُنعت المعرفة بالنكرة، ولا تُنعت النكرة بالمعرفة، ولذلك لا يُقال: مَرَزْتُ بِرَيْدٍ كَرِيمٍ، وَلَا مَرَزْتُ بِرَجُلٍ الْكَرِيمِ (انظر: ابن عقيل، 1980م: 192/3). أمَّا ابن هشام فيرى أنَّه: تُنعت النكرة بالمعرفة، والمعرفة بالنكرة مستدلاً بقول: "هذا جُحْرٌ ضَبِّ خَرِبٍ"، حيث وصفوا المرفوع بالمخفوض كما تبين سابقاً، واستدلَّ بقول الله تعالى: (وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ، الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ) (الهمزة: 1-2). وكذلك بقوله تعالى: (حَمَتُنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ) (غافر: 1-2-3). يقول الزمخشري: "أمَّا غافر الذنب وقابل التوب فمعرفتان؛ لأنَّه لم يرد بهما حدوث الفعلين، وأنَّه يغفر الذنب ويقبل التوب الآن أو غداً" (الزمخشري، 1364هـ: 71/4). فغافر وقابل هما صفتان، واسما فاعل (انظر: أبوحيان، 1403هـ: 430/7).

يبتضح بعد ذلك أنَّ الأرجح هو أنَّ النعت يتبع المنعوت في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة: الرفع، والنصب، والجر، وفي واحد من التعريف والتكثير، ويعبرون عن هذه التبعية بأنَّه يتبعه في اثنين من خمسة، فأوجه الإعراب ثلاثة يتبعه في واحد منها، والتعريف والتكثير اثنان يتبعه في واحد منها، وهذه التبعية دائمة لا ينفك عنها سواء أكان حقيقياً أم سببياً.

6. تعدد النعت:

تتعدَّد النعوت لمنعوت واحد، ويجوز أن يُنعت بالنعت الواحد أكثر من منعوت، وذلك على النحو الآتي (انظر: ابن عقيل، 1980م: 203/3، و الأشموني، بدون: 68/3).

1- إذا تكررت النعوت والمنعوت واحد، وكان المنعوت متعيباً لا يتوقَّف تعيينه على النعوت فيجوز في النعوت الإلتباس على أنَّها نعوت، أو القطع بالرفع على أنَّها أخبار حُذِفَ مبتدؤها، أو إلتباس بعضها وقطع بعضها بشرط تقدُّم المتبع (انظر: ابن هشام، 1409هـ: 408، و ابن مالك، 1422هـ: 180/3). واستدلَّ النحاة على القطع الجائز بقول الخرنق بنت بدر:

لَا يَنْعَدُن قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مَعْتَرِكٍ
سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ.
وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ.

ويُروى بوجهين، وهي: "النازلين والنازلون، والطيبين والطيبون" (ابن مالك، 1422هـ: 180/3). فعندما يُقال: مَرَرْتُ بِرَيْدِ الْفَقِيهِ الشَّاعِرِ الْكَاتِبِ، جاء الموصوف "زيد" يشاركه في اسمه ثلاثة أحدهم فقيه وكاتب والآخر فقيه وشاعر، فالنوعوت تكرر وتكون المعنوت "زيد" لا يتضح إلا بها، لذلك وجب إتباعها كلها (انظر: ابن عقيل، 1980م: 203/3). ومنه ما ورد في الحديث القدسي عن النبي - ﷺ - عن ربه - عَزَّ وَجَلَّ - قَالَ: (... يَا مُوسَى لَا تَدْعُ عَلَيْهِمْ فَإِنَّ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ النَّذِيرَ الْبَشِيرَ نُحِبُّهُ، ...) (الهيثمي، بدون: 218/8، المدني، 1358هـ: 689). حيث جاء المنعوت "النبي" - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في قوله: "النبي الأمي النذير البشير" يشاركه في اسمه ثلاثة أحدهم الأمي والبشير، والآخر الأمي والنذير، فالنوعوت تكرر والمنعوت لا يتضح إلا بها، لذلك وجب إتباعها كلها.

2- إذا كان المنعوت متعدداً ونُعت بنعتين، فإما أن ينفق النعتان أو يختلفا، فإن اتفقا فيوافقا المنعوت تنثية أو جمعاً مثل: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمَيْنِ، وَبِرَجَالٍ كَرَمَاءٍ. ومنه ما جاء في الحديث القدسي عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَالَ: (يُوحِي اللَّهُ - تَعَالَى - إِلَى الْحَفْظَةِ الْكِرَامِ الْبِرَّةِ: لَا تَكْتُبُوا عَلَيَّ عَبْدِي عِنْدَ ضَجْرِهِ شَيْئاً) (الهندي، بدون: 10320/4). فجاء النعت متعدداً وموافقاً لمنعوته جمعاً في قوله: "إلى الحفظة الكرام البررة"، ولم يرد موافقاً بالتنثية في الأحاديث القدسية. أما إن اختلفا فوجب التفريق بينهما بالعطف مثل: مَرَرْتُ بِالرَّجُلَيْنِ الْكَرِيمِ وَالْبَخِيلِ، وَمَرَرْتُ بِرَجَالٍ فَقِيهِ وَشَاعِرٍ وَكَاتِبٍ (ينظر: ابن مالك، 1422هـ: 177/3 - 179). فمثال الأول: ما ورد في الحديث القدسي عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ، فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا، وَأَعْطَيْتُ الْكَنْزَيْنِ الْأَحْمَرَ وَالْأَبْيَضَ، ...) (مسلم، 1999م: 2215/4، والترمذي، 1328هـ: 2176/4). حيث جاء المنعوت في قوله: "الكنزين الأحمر والأبيض" متعدداً ونعت بنعتين مختلفين، لذلك تم التفريق بينهما بواو العطف، والثاني نحو: مررت برجال فقيه وشاعر وكاتب فلم يرد منه في الأحاديث القدسية.

3- إذا كان المنعوت متعدداً، وكان العامل متعدداً. فإن كان العاملان متحدين في المعنى والعمل، فالنعت تابعاً للمنعوت رفعاً ونصباً وجرّاً، مثل: ذَهَبَ زَيْدٌ وَأَنْطَلَقَ عَمْرُو الْعَاقِلَانِ، وَحَدَّثْتُ زَيْدًا وَكَلَّمْتُ عَمْرًا الْكَرِيمَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِرَيْدٍ وَجَزَّتْ عَلَيَّ عَمْرُو الصَّالِحَيْنِ. ويجب قطع النعت وامتناع إتباعه إذا اختلف معنى العاملين أو اختلف عملهما رفعاً أو نصباً أو جرّاً، مثل: جَاءَ زَيْدٌ وَذَهَبَ عَمْرُو الْعَاقِلَيْنِ بِالنَّصَبِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ أَيٍّ: أعني العاقِلَيْنِ، وبالرفع على إضمار مبتدأ، أي: هما العاقلان (ينظر: ابن هشام، 1409هـ: 407).

ويتضح مما سبق جواز تعدد النوعوت لمنعوت واحد، وقد ورد ذلك في الأحاديث القدسية، كما ورد المنعوت متعدداً ونُعت بنعتين منفتحين موافقين لمنعوتها جمعاً، ولم يردا موافقين في التنثية في الأحاديث القدسية، أما ورودهما مختلفين وبينهما حرف عطف فقد وردا في التنثية، ولم يردا في الجمع، كما أنه لم يرد تعدد المنعوت والعامل، نحو: ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان في الأحاديث القدسية.

وذهب النحاة إلى أنه إذا علم المنعوت بدون النعت، نحو: مَرَرْتُ بِأَمْرِي الْقَيْسِ الشَّاعِرِ، فأجازوا فيه ثلاثة أوجه وهي على النحو التالي:

أولها: الإتباع بالخفض .

ثانيها: القطع بالرفع مع إضمار (هو) على تقدير أنه خبر لمبتدأ محذوف .

ثالثها: النصب مع إضمار (فعل) على أن يكون الفعل المضمر بمعنى أخصّ أو أعني في صفة التوضيح، ولصفة المدح (أمدح)، ولصفة الذم (أذم). ففي القطع نحو: مَرَرْتُ بِرَيْدِ الْكَرِيمِ، أي: هو الكريم، وذلك إذا كان النعت مجروراً (الأشموني، بدون: 66/3، وابن الحاجب، بدون: 316/1). ومنه ما ورد في الحديث القدسي عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَالَ: (يُؤْتَى بِالذُّنْيَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي صُورَةِ عَجُوزٍ شَمَطَاءَ زَرْقَاءَ أَنْثِيَابَهَا بَادِيَةٌ...) (الهندي، بدون: 8579/3). حيث جاء النعت مجروراً في قوله: "عجوز شمطاء زرقاء" فجاز قطعه إلى الرفع، أي: هي شمطاء زرقاء. أما إذا كان مرفوعاً فيجوز قطعه إلى النصب، نحو: جَاءَ الرَّجُلُ الصَّالِحِ، أي: أعني، ومنه ما ورد في الحديث القدسي عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَيْرَنِي بَيْنَ أَنْ يَغْفِرَ لِنِصْفِ أُمَّتِي أَوْ شَفَاعَتِي فَاحْتَرْتُ شَفَاعَتِي، وَرَجَوْتُ

أَنْ تَكُونَ أَعْمَ لِأُمَّتِي وَلَوْلَا الَّذِي سَبَقَنِي إِلَيْهِ الْعَبْدُ الصَّالِحُ لَعَجَلْتُ دَعْوَتِي... (المرجع السابق، بدون: 39077/14). حيث جاء النعت مرفوعاً في قوله "سبقني إليه العبد الصالح" وجاز قطعه إلى النصب، أي: أعني الصالح. أما إذا كان منصوباً فيجوز قطعه إلى الرفع، نحو: شَاهَدْتُ الْوَلَدَ الْأَمِينَ، أي: هو الأمين، وقد جاء القطع في قوله تعالى: (وَأَمْرًا لَهُ حَمَالَةَ الْحَطَبِ) (المسد:3). فتقرأ بالنصب بإضمار "أدم"، وبالرفع إما على الإتياع، أو بإضمار "هي" وقد قرأ الجمهور بالرفع على الإتياع، وقرأ عاصم بالنصب على الذم (أبوحيان، 1403هـ: 527/8). ومن النصب ما ورد في الحديث القدسي عن النبي صلى الله عليه وسلم -عن ربه -عَزَّ وَجَلَّ- قَالَ: (إِنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ لَيَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى. فَيَقُولُ اللَّهُ لِجَبْرَيْلَ: لَا تُجِبْهُ فَإِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَسْمَعَ صَوْتَهُ، ...) (المدني، 1358هـ: 448). فجاء النعت منصوباً في قوله: "إن العبد المؤمن" وجاز قطعه إلى الرفع، أي: هو المؤمن.

ومما سبق يتبين أن النحاة أجازوا القطع بالرفع مع إضمار "هو" على تقدير أنه خبر لمبتدأ محذوف، والنصب مع إضمار "فعل" بمعنى أخص أو أعني في صفة التوضيح أو المدح أو الذم وقد ورد ذلك في الأحاديث القدسية كما تقدم.

7. أحكام النعوت:

1،7. حذف النعوت:

أجاز النحاة حذف النعوت أو المنعوت إذا دلّ عليهما دليل، وذهبوا إلى أن حذف النعت قليل، بينما حذف المنعوت كثير، واشترطوا في حذف المنعوت أن يكون النعت صالحاً لمباشرة العامل؛ ليقوم النعت مقامه (انظر: ابن هشام، بدون: 287/3). واستدلوا على حذف النعت الذي يدلّ عليه دليل في مثل قوله تعالى: (قَالُوا الْآنَ جِئْتُ بِالْحَقِّ) (البقرة:71). أي: البين (أبوحيان، 1403هـ: 423/1). وقوله تعالى: (إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ. (هود: 146). أي: التاجين (المرجع السابق، 1403هـ: 229/5). وقوله تعالى: (يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا). (الكهف:79). أي كل سفينة صالحة (أبو حيان، 1403هـ: 145/6). ومثّلوا بقول العباس بن مرداس:

وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا نُدْرًا فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعْ⁵

والمقصود هو: "فلم أعط شيئاً طائلاً" (الغريسي، بدون: 392). فحذف النعت لوجود دليل عليه. وقد يُحذف النعت للعلم به، فيكتفى بنيته (ابن مالك، 1422هـ: 184/3). ومنه قوله تعالى □: (إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادِّكَ إِلَيَّ مَعَادٍ). □ القصص:85). أي معاد كريم أو إلى معاد تُحبّه (أبوحيان، 1403هـ: 132/7). واستدلّ النحاة عليه بقول المرقش الأكبر:

وَرُبَّ أَسِيلَةٍ الْخَدَّيْنِ بِكْرٍ مُهْفَهَفَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ.

والتقدير: أي فرع وافر، وجيد طويل (ابن مالك، 1422هـ: 185/3). كما استدلوا على نادر حذف المنعوت بقول الفرزدق:

إِذَا حَارَبَ الْحَجَّاجُ أَيَّ مُنَافِقٍ عَلَاهُ بِسَيْفٍ كُلَّمَا هَزَّ يَقْطَعُ.

وقد يظهر الموصوف في الجملة ظهوراً واضحاً، فعندها يُستغنى عن ذكره ويجوز تركه؛ لتقوم الصفة مقامه، وفي ذلك ذكر ابن الحاجب بقوله: "وحق الصفة أن تصحب الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهوراً، فيستغنى عن ذكره، فحينئذ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه" (ابن الحاجب، بدون: 304/1). واستدلوا بقول أبي ذؤيب الهذلي:

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قِضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صُنْعُ السَّوَابِغِ تُبْعُ

حيث حُذِفَ الموصوف وإقامة الصفة مقامه، أي: عليهما درعان مسرودتان (انظر: الزمخشري، بدون: ص117، وابن يعيش، بدون: 58/3). ومثّلوا عليه بقوله تعالى □: (وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ). (الصافات:48/37)

كما يكثر حذف المنعوت، واشترط النحاة لذلك أن يكون النعت صالحاً لمباشرة العامل، واستدلوا بقوله تعالى: (أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ). □ سبأ:11). أي: دروعاً سابغات، أو أن يكون بعض اسم مقدّم مجرور بمن أو في، نحو: (مناظعن ومنا أقام)، أي: فريق ظعن، وفريق أقام (انظر: ابن هشام، بدون: 285/3). ومنه قوله تعالى: (وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ) (الصافات:164). أي: ما من ملائكتنا إلا ملك له مقام معلوم (ابن الحاجب، بدون: 317/1). ومنه قول تميم بن مقبل العجلاني:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا

أُمُوتٌ وَأُخْرَى أَبْنَعِي العَيْشَ أَكْدَحُ.

"أي: منهنما تارة أموت فيها". (ابن الحاجب، بدون: 317/1). وقد تقوم (في) مقام (من) كقول حكيم بن معية:

لَوْ قُلْتِ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَنِيَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ.
ومثل هذا لو استعمل في غير الشعر لحسن، كقول: ما في الناس إلا شكر أو كفر (انظر: ابن مالك، 1422هـ: 184/3). حيث قامت "في" مقام "من" في قول الشاعر، والمقصود: "ما في قومها أحد" (ابن يعيش، بدون: 109/2).

وذكر بعض النحاة أنه: "قد يُحذف النعت للدلالة عليه بقريضة حالية أو مقالية" (ابن مالك، بدون: ص195، والسيوطي، بدون: 304/2). فالحالية كما في قوله تعالى: (تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا). (الأحقاف: 25/46). والمقالية كما في قوله تعالى □: وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا دَرَجَاتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً (النساء: 95/4). والتقدير: فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدتين من أولى الضرر درجة، وفضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدتين من غير أولى الضرر درجات (انظر: أبوحيان، 1403هـ: 347/3).

أما حذف النعت والمنعوت من الجملة معاً، فذلك إذا قامت القرنية الدالة عليهما؛ كقوله تعالى في الأشقي الذي يدخل النار: (ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَا) (الأعلى: 13/87). "أي: لا يحيا حياة هنيئة" (المرجع السابق، 1403هـ: 454/8).

وخلاصة ما سبق أنه يجوز حذف النعت أو المنعوت أوهما معاً، ولكن إذا دلّ على ذلك دليل، مع أن حذف النعت قليل أما المنعوت فهو كثير، والشرط في حذف المنعوت أن يكون النعت صالحاً لمباشرة العامل؛ ليقوم النعت مقامه، وهذا ما ذهب إليه أكثر النحاة، ولم يرد النعت أو المنعوت أوهما معاً محذوفين في الأحاديث القدسية.

2,7. عطف النعوت:

تُعطف النعوت المختلفة المعاني بعضها على بعض، وأجاز النحاة ذلك وقصدوا به نعت غير الواحد، وذكر بعضهم أنه: "إذا نُعت غير الواحد، فإمّا أن يختلف النعت أو يتفق" (ابن عقيل، 1980م: 202/3). فمثال المختلف نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمٍ وَبَخِيلٍ، ومنه ما ورد في الحديث القدسي عن النبي -صلى الله عليه وسلم - عن ربه -عز وجل-: (قَالَ): وَأَعْطَيْتِ الْكَنْزَيْنِ: الأحمر والأبيض... (مسلم، 1999م: 2215/4، و الترمذي، 1398هـ: 2176/4). حيث جاء النعتان مختلفين ومعطوفين في قوله: "الكنزين الأحمر والأبيض". أما المتفق فحسب: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمَيْنِ أَوْ بَخِيلَيْنِ (انظر: ابن مالك، 1422هـ: 177/3، والأشموني، بدون: 65/3).

وجاء في شرح الألفية أنه: "يجوز نعت غير الواحد بمتفق المعنى ومختلفه، فإذا نُعت بمتفق المعنى استغني عن تفريق النعت بالتثنية والجمع، فيقال: رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ حَسَنَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِرِجَالٍ كَرَمَاءَ، ومنه ما ورد في الحديث القدسي عن النبي -□- عن ربه -عز وجل-: (قَالَ): (يُوجِي اللَّهُ - تَعَالَى - إِلَى الحَفَظَةِ الكَرَامِ البَرَّةِ..). (الهندي، بدون: 10320/4). حيث جاء النعت متعدداً وموافقاً لمنعوته جمعاً في قوله: "إلى الحفظة الكرام البررة"، ولم يرد موافقاً بالتثنية في الأحاديث القدسية. أما إذا نُعت بمختلف المعنى فيجب تفريق النعت وعطف بعضها على بعض، فيقال: رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ عَالِمًا وَجَاهِلًا، وَمَرَرْتُ بِرِجَالٍ شَاعِرٍ وَفَقِيهِ وَكَاتِبٍ" (ابن مالك، بدون: 194). فورد الأول، ولم يرد الثاني في الأحاديث القدسية. وقد استدلوا على عطف بعض النعوت على بعض من قوله تعالى: (الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّوْا الَّذِي قَدَّرَ فَهَدَّوْا الَّذِي أَخْرَجَ المَرْعَى) (الأعلى: 1-2-3-4). ومنه ما ورد في الحديث القدسي عن النبي -صلى الله عليه وسلم - عن ربه -عز وجل-: (قَالَ): (أُوجِي إِلَيَّ فِي عِلِّيِّ ثَلَاثَ: أَنَّهُ سَيِّدُ المُسْلِمِينَ، وَإِمَامُ المُتَّقِينَ، وَقَائِدُ العُرِّ المُحَجَّلِينَ) (الحاكم، 1411هـ: 138/3). حيث عطف النعوت المختلفة المعاني بعضها على بعض في قوله: "سيد المسلمين، وإمام المتقين، وقائد العرّ المحجلين".

ويتضح مما سبق أن النعوت تُعطف بعضها على بعض، ويجب تفريقها إذا جاءت مختلفة بالواو، أما إن اتفقت فلا تُعطف، سواء أبا التثنية أم بالجمع. وقد ورد عطفها مختلفة، أما عطفها متفقة فلم يرد في الأحاديث القدسية. أما النعت بمختلف المعنى فورد به تثنية، أما الجمع فلم يرد في الأحاديث القدسية.

3,7. تقدّم النعت:

يقع النعت مفرداً وجملة وشبه جملة، وذهب بعض النحاة إلى أنه إذا نعت بمفرد وظرف وجملة فالأقيس تقديم المفرد، وتوسيط الظرف أو شبهه، وتأخير الجملة غالباً (انظر: ابن مالك، 1422هـ: 180/3-181، والأشموني، بدون: 72/3). واستدلوا على تقديم المفرد وتأخير الجملة كما في قوله تعالى: (وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ) (غافر: 28). ومنه ما ورد في الحديث القدسي عن النبي صلى الله عليه وسلم - عن ربه - عز وجل - قال: (أربعة يوم القيامة: رجل أصم لا يسمع شيئاً، ورجل أحمق، ورجل هرّم،...) (أحمد، بدون: 24/4). حيث تقدّم النعت المفرد وهو قوله: "أصم" على النعت الجملة وهو قوله: "لا يسمع شيئاً". وقد تقدّم الجملة كما في قوله تعالى: (وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ) (الأنعام: 155). حيث جاء الفعل "أنزلناه" وقوله: "مبارك" صفتين لكتاب، وتأخر الوصف بالبركة وتقدّم الوصف بالإنزال (أبوحيان، 1403هـ: 256/4). ومنه قوله تعالى: (فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ) (المائدة: 54). "فقدّم يحبهم ويحبونه وهو فعل على قوله: "أذلة" وهو اسم" (المرجع السابق، 1403هـ: 524/3). ويقول ابن الحاجب: "اعلم أنه إن صلح النعت لمباشرة العامل إياه فيجوز تقديمه وإبدال المنعوت منه، وإن لم يصلح لمباشرة العامل إياه فلم يقدّم إلا لضرورة والنية التأخير" (ابن الحاجب، بدون: 180/1). ويرى بعض النحاة أنه: "قد يلي النعت "لا" أو (إما) فيجب تكرّرها مقرونين بالواو" (الأشموني، بدون: 72/3). ومثّلوا على ذلك نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا كَرِيمٍ وَلَا شَجَاعٍ، ونحو: انْتَبَيْ بِرَجُلٍ إِمَّا كَرِيمٍ وَإِمَّا شَجَاعٍ. ومن تقديم النعت وجعل المنعوت بدلاً كما في قوله تعالى: (إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهُ). (إبراهيم: 1-2). ومنه ما ورد في الحديث القدسي عن النبي صلى الله عليه وسلم - عن ربه - عز وجل - قال: (قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي ... فَإِذَا قَالَ: (أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ، قَالَ: هَذَا لِعَبْدِي، وَلَهُ مَا سَأَلَ) (مسلم، 1999م: 296/1، وابن ماجه، بدون: 3784/2). فالصراط الثاني بدل كل من الأول، وقد اتفقا في المعنى. ومنه ما ورد في الحديث القدسي عن النبي صلى الله عليه وسلم - عن ربه - عز وجل - قال: (... يَا مُوسَى لَا تَدْعُ عَلَيْهِمْ فَإِنَّ النَّبِيَّ الْأَمِّيَّ النَّذِيرَ الْبَشِيرَ نُحَيْتِي، وَمِنْهُمْ الْأُمَّةُ الْمَرْحُومَةُ أُمَّةٌ مُحَمَّدٍ الَّذِينَ يَرْضُونَ مِنْ اللَّهِ بِالْيَسِيرِ مِنَ الرَّزْقِ،) (الهندي، بدون: 32011/11، والهيتمي، بدون: 218/8). فنقدم النعت وهو قوله: "المرحومة" على المنعوت وهو قوله: "أمة" على اعتبار أن النعت مبدلٌ منه ويصلح لمباشرة العامل، والمنعوت بدل، واستدلوا بقول الشاعر:

وَلَكِنِّي بَلِيْتُ بِوَصْلِ قَوْمٍ لَهُمْ لَحْمٌ وَمُنْكَرَةٌ جُسُومٌ⁶

أما المثال على ما لم يصلح لمباشرة العامل إياه فلم يقدّم إلا لضرورة بنية التأخير، نحو: إِنْ رَجُلًا ضَرَبَكَ فِي الدَّارِ، فنقول فيها: "إِنْ ضَرَبَكَ رَجُلًا".

ومما سبق يتبين أنه يتقدّم النعت المفرد ويتأخر النعت الجملة، وقد ورد في الأحاديث القدسية، أما تقديم النعت الجملة وتأخير المفرد فلم يرد في الأحاديث القدسية. كذلك إن صلح النعت لمباشرة العامل إياه جاز تقديمه وإبدال المنعوت منه قد ورد في الأحاديث القدسية. وإن لم يصلح لمباشرة العامل إياه، فيؤخذ ذلك على اعتبار الضرورة، والنية التأخير لم يرد في الأحاديث القدسية.

8. خاتمة:

تبين من خلال البحث في جوانب الاستعمالات النحوية للنعته في الأحاديث القدسية من خلال كتاب "جامع الأحاديث القدسية" ما يلي:

1_ إن اختلاف النحاة وكثرة آرائهم حول حذف النعوت، وتقديمها، وتأخيرها أيضاً، يعود ذلك إلى التوسع لديهم في فهم السياق اللغوي لهذا الأسلوب، واتساع مدلوله اللغوي لديهم في الكلام، ويرجع ذلك إلى يسر اللغة العربية - لغة القرآن الكريم - وفصاحتها مع احتمالها لمعان مختلفة.

2_ الأغراض الأساسية للنعته: (الإيضاح، التخصيص، المدح، الذم، الترحم، التوكيد) هي الفوائد التي يفيدها النعت للمنعوت، وقد وردت في الأحاديث القدسية في مواطن عديدة.

3_ أكد البحث أن النعت قد ورد في الأحاديث القدسية اسم فاعل، واسم مفعول، وصيغ مبالغة، وصفة مشبهة، وأفعال تفضيل، واسم إشارة غير مكاني، كما ورد أيضاً بلفظ "نو" المضافة التي بمعنى صاحب، أما النعت بالمصدر، و"نو" الموصولة فلم يردا في الأحاديث القدسية نعتاً مفرداً، وإن كثر استعماله عند العرب.

4_ أكد البحث على أن الجملة التي تصلح أن تقع نعتاً، إذا فقدت أحد الشروط المذكورة فقد لا تقع نعتاً، وتحلّ محلاً آخر من الإعراب حسب موقعها في الجملة. وقد وردت في الأحاديث القدسية إذا كان منوعتها نكرة، أما وقوعها خبرية وتشتمل على ضمير يربطها بالمنعوت فلم ترد في الأحاديث القدسية.

5_ ورود النعت شبه الجملة بقسميه في الأحاديث القدسية، ومنعوتها نكرة محضة.

6_ جواز تعدد النعوت لمنعوت واحد، وقد ورد ذلك في الأحاديث القدسية، كما ورد المنعوت متعدياً ونُعت بنعتين متفقين موافقين لمنعوتها جمعاً، ولم يرد موافقين في التثنية في الأحاديث القدسية، أما ورودهما مختلفين وبينهما حرف عطف فقد وردا في التثنية، ولم يردا في الجمع، كما أنه لم يرد تعدد المنعوت والعمل، نحو: ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان في الأحاديث القدسية.

7_ اتضح من خلال البحث أن النحاة أجازوا القطع بالرفع مع إضمار "هو" على تقدير أنه خبر لمبتدأ محذوف، والنصب مع إضمار " فعل" بمعنى أخص أو أعني في صفة التوضيح أو المدح أو الذم وقد ورد ذلك في الأحاديث القدسية.

8_ جواز حذف النعت أو المنعوت أو هما معاً، ولكن إذا دلّ على ذلك دليل، مع أن حذف النعت قليل أما المنعوت فهو كثير، والشرط في حذف المنعوت أن يكون النعت صالحاً لمباشرة العامل؛ ليقوم النعت مقامه، وهذا ما ذهب إليه أكثر النحاة، ولم يرد النعت أو المنعوت أوهما معاً محذوفين في الأحاديث القدسية.

9_ تُعطف النعوت بعضها على بعض، ويجب تفريقها إذا جاءت مختلفة بالواو، أما إن اتفقت فلا تُعطف، سواء أبا للتثنية أم بالجمع. وقد ورد عطفها مختلفة، أما عطفها متفقة فلم يرد في الأحاديث القدسية. أما النعت بمختلف المعنى فورد به تثنية، أما الجمع فلم يرد في الأحاديث القدسية.

10_ أكد البحث على أنه يتقدم النعت المفرد ويتأخر النعت الجملة، وقد ورد في الأحاديث القدسية، أما تقديم النعت الجملة وتأخير المفرد فلم يرد في الأحاديث القدسية. كذلك إن صلح النعت لمباشرة العامل إياه جاز تقديمه وإبدال المنعوت منه قد ورد في الأحاديث القدسية. وإن لم يصلح لمباشرة العامل إياه، فيؤخذ ذلك على اعتبار الضرورة، والنية التأخير لم يرد في الأحاديث القدسية.

9. قائمة المراجع:

• القرآن الكريم.

• الأندلسي، محمد، أبوحيان، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1418هـ - 1998م.

• الأندلسي، محمد، أبوحيان، تفسير البحر المحيط، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1403هـ - 2001م .

• الأنصاري، عبد الله، تحقيق: عبد الحميد، محمد محيي الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، بيروت، المكتبة العصرية، بدون: ت .

• الأنصاري، عبد الله، جمال الدين بن هشام، بدون: ت شرح شذور الذهب، بيروت .

• الأنصاري، عبد الله، تحقيق: عبد الحميد، محمد محيي الدين، شرح قطر الندى وبل الصدى، المكتبة بيروت، العصرية، 1409هـ - 1988م.

• الأنصاري، عبد الله، جمال الدين، مغني اللبيب، ط1، القاهرة، دار السلام، 2002م - 1422هـ.

• الأهدل، محمد، الكواكب الدرية شرح على متممة الأجرومية، مؤسسة الكتب الثقافية بدون: ت.

• البخاري، محمد، تحقيق: مصطفى السقا، صحيح، ط3، بيروت، دار ابن كثير، بدون: ت.

• البزار، كشف الأستار عن زوائد البزار، بيروت، مؤسسة الرسالة، بدون: ت .

• بكر، محمد ، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، الكويت، مؤسسة الصباح، بدون: ت

• الترمذي، محمد، سنن الترمذي، ط2، مطبعة البابلي الحلبي، 1395هـ - 1975م .

• الجرجاوي، عبد المنعم، شرح الجرجاوي، بيروت، دار الفكر، بدون: ت .

• ابن الحاجب، جمال الدين ، شرح: الاسترأبادي، رضي الدين، الكافية في النحو، بيروت، دار

الكتب العلمية، بدون: ت .

النعته في الأحاديث القدسية (دراسة نحوية)

- ابن حنبل، أحمد، كتاب الزهد، بيروت، طبع دار الكتب العلمية، بدون: ت .
 - الخوارزمي، القاسم، تحقيق: العثيمين، عبد الرحمن، شرح المفصل في صنعة الإعراب، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1990م.
 - الزمخشري، محمود، المفصل في علم العربية، ط2، بيروت، دار الجيل.
 - السُّيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، بيروت، دار الكتب العلمية، بدون: ت.
 - الصبَّان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، بدون: ت .
 - عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، ط1، القاهرة، مطبعة المدني، 1983م.
 - ابن عقيل، تحقيق: عبد الحميد، محمد محيي الدين، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط20، القاهرة، دار التراث، 1980م.
 - الغرسي، محمد، شرح السُّيوطي على ألفية ابن مالك، دار السلام بدون: ت .
 - القرطبي، محمد، الجامع لأحكام القرآن، القاهرة، دار الحديث، 1423هـ-2002م.
 - ابن ماجة، تحقيق: عبد الباقي محمد، سنن ابن ماجة، مطبعة الحلبي، بدون: ت .
 - المدني، محمد، الإتحافات السننية في الأحاديث القدسية، الهند، دائرة المعارف العثمانية، 1358هـ .
 - ابن مالك، بدر الدين، شرح ألفية ابن مالك، طهران، بدون: ت
 - ابن مالك، جمال الدين، تحقيق: عطا، محمد عبد القادر، السيد طارق، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1422هـ.
 - ابن منظور، لسان العرب، القاهرة، دار الحديث، 1423هـ-2003م.
 - النيسابوري، الحاكم، المستدرک، بيروت، دار الكتاب العربي، بدون: ت .
 - الهندي، علاء الدين، تحقيق: السقا، صفوت، والحياي، بكري، كنز العمال في سنن الأفعال والأفعال، مؤسسة الرسالة، بدون: ت.
 - هراس، محمد، الترغيب والترهيب، مكتبة الجمهورية العربية المصرية، بدون: ت .
 - الهيتمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الكتاب العربي، بدون: ت.
 - ابن يعيش النحوي، موفق الدين، شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، بدون: ت .
- 10. الهوامش:**

- 1البيت مجهول القائل، انظر: ابن عقيل، 1980م: 196/3، والجرجاي، بدون: 200، و الأشموني، بدون: 63/3.
- 2المذق: هو اللبن الممزوج بالماء. (ابن منظور، 1423هـ: 236/8).
- 3البيت مجهول القائل، انظر: (ابن مالك، 1422هـ: 172/3، والأشباه والنظائر: 235/6).
- 4البيت مجهول القائل، انظر: ابن عقيل، 1980م: 196/3، والأشموني، بدون: 63/3.
- 5 تدرأ: بمعنى مدافعا ذا عزة ومنعة من المداراة بمعنى المدافعة (ابن منظور، 1423هـ: 320/3).
- 6البيت مجهول القائل، انظر: ابن مالك، 1422هـ: 181/3.